



"نحو هندسة مستقبل جزائري: من ضبط المفاهيم التاريخية والفكرية، إلى الإقلاع الاقتصادي والإستراتيجي" -ج2-

"Towards an Algerian future engineering: from tuning historical and intellectual concepts, to economic and strategic take off." -p-2

محمد أمين خريفي

(جامعة العفرون، البليدة).

ad1700756@gmail.com

نبيل كحلوش*

(جامعة أريس - Arees) الأمريكية

nabilkahlouchenabil@gmail.com

تاريخ نشر المقال: 2020/12/30 :

تاريخ إرسال المقال: 2020/10/10 :

الملخص:

من أجل وضع مشروع نهضة للدولة الجزائرية وفق المعطيات الراهنة فلا بد من إعادة النظر في بعض المحطات التاريخية التي لاقت الكثير من الجدل وتصويبها لتثبيت العمق الحضاري للشعب، ثم وضع الإطار الفكري الذي يعكس مفهومية الأمة وخلفيتها الفلسفية ورد بعض الأفكار المخالفة وتصويبها بما يتماشى ومشروع النهضة المعاصرة، ثم إلقاء نظرة عامة على الإطار المادي المتمثل في الاقتصاد والإطار الإستراتيجي المتمثل في رصد المتغيرات الدولية وتحديد تموقع الجزائر فيها. وعليه فإن هذا المقال قد عالج من الناحية الفلسفية مجمل المغالطات التي تتم في الجزائر تحت مسميات العلمانية والليبرالية والاشتراكية والعولمة وغيرها فكشف أن الفلسفات المادية بالإمكان كشف تناقضاتها من خلال نفس النوع أيضا فتم الوقوع على اختيار الفلسفة التملكية كنموذج نقدي يساعد على إعادة النظر في مفاهيم الحضارة والفلسفة والمجتمع والدولة وغيرها. أما إستراتيجيا فإن قضية التطبيع مع الصهاينة تخفي عدة خبايا من أهمها أنها تتضمن إستراتيجية أمريكية بمسمى (إستراتيجية توازن القوى الإقليمية) مما يستدعي كشف موقع الجزائر من هذه الإستراتيجية من جهة، ومستقبل العلاقات الدولية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط من جهة أخرى، فضلا عن المغالطات السائدة التي تتخفى وراءها نزعة التطبيع وبالأخص بعد ربط القضية الصحراوية غرب الجزائر بهذه الإستراتيجية الخطيرة التي زادت في الإقليم حدة المعارك الإستراتيجية والتموقعات.

الكلمات المفتاحية: الفلسفة التملكية، الفلك الحضاري، التخطيط الإستراتيجي، التنمية المحلية، الإيديولوجيات الدخيلة، التطبيع الصهيوني، العمق الإستراتيجي، الجدار الجيوبوليتيكي العازل، القضية الصحراوية.

تصنيف JEL: O11, O12, P27, P50, C44

* الباحث المراسل: كحلوش نبيل

Summary

Abstract:

In order to develop a project for the renaissance of the Algerian state according to the current data, it is necessary to reconsider some historical milestones that have met a lot of controversy and correct them to stabilize the civilization depth of the people, then put the intellectual framework that reflects the concept of the nation and its philosophical background and respond to some contradictory ideas and correct them in line with the project of contemporary renaissance, Then give an overview of the physical framework represented in the economy and the strategic framework represented in monitoring international changes and determining the position of Algeria in them. Accordingly, this article has dealt with philosophically speaking all the fallacies that are taking place in Algeria under the names of secularism, liberalism, socialism, globalization and others. It revealed that material philosophies can reveal their contradictions through the same type as well, so the choice of propertarianism philosophy as a critical model that helps to re-view the concepts of civilization and philosophy And society, the state and others. As for strategically, the issue of normalization with the Zionists hides several mysteries, the most important of which is that it includes an American strategy called (the strategy of regional power balance), which calls for revealing Algeria's position in this strategy on the one hand, and the future of international relations in North Africa and the Middle East on the other hand, as well as the prevailing fallacies. Under which the tendency of normalization is hidden, especially after linking the Sahrawi issue in western Algeria to this dangerous strategy, which increased the intensity of the strategic battles and expectations in the region

Keywords:

Property philosophy, civilizational sphere, strategic planning, local development, foreign ideologies, Zionist standardization, strategic depth, geopolitical separation wall, the Saharan affair.

JEL Classification: O11, O12, P27, P50, C44

1- مقدمة:

تتغير أوضاع الدول باستمرار وفق قاعدة التداول ، وهذا ما يعني أن الدولة الجزائرية ليست استثناء من هذه السمة الكونية التي تتجلى من خلال الحالة الراهنة التي وصلت إليها بعدما كانت قبل قرنين من الزمان -أي قبل استعمارها- من بين أكبر الفواعل الدولية الرئيسية في حوض البحر الأبيض المتوسط والعالم ، وبعد مرور عدة مراحل تاريخية حرجة ، كالثورة التحريرية الكبرى ، ثم المأساة الوطنية المتمثلة في الإرهاب بعد ثلاثين سنة من الاستقلال الشكلي ، ثم الحراك الشعبي بعد عشرين سنة من الحكم المشبوه ، وصلت الدولة الجزائرية إلى المصب التاريخي الذي تصب فيه كل تراكمات تاريخها ، حيث أفرز صدمات حادة تشمل مجال التاريخ والفلسفة مع تقلبات اقتصادية حادة ومتغيرات استراتيجية ودولية عنيفة ، هذا الذي يستدعي بشكل حتمي إعادة تصويب نقاط هامة في مجالي الفلسفة والاستراتيجية بحكم أن المعامل الفكري يساهم بشكل كبير في تشكيل الداخل الوطني بكل أحداثه سواء كتحالقات واصطفافات أو صدمات ونزاعات ، والمعامل الاستراتيجي يساهم في تحديد الوجهة التي تنتهجها الدولة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية من أجل التوقع في هذا النظام الدولي بطريقة أكثر تناسبا وطموحات النخبة القائدة وإرادة الشعب الحضارية ، وهنا يمكن ملاحظة ذلك الارتباط بين العمل الفكري والعمل الاستراتيجي إذ يقدم الأول المغزى والمعنى والهدف الأسمى للثاني ويعمل الأخير على إيجاد البيئة المناسبة لصنع التمثل الواقعي لذلك الفكر في ظل هذه الصدمات الحضارية والأزمات الدولية.

وعلى هذا نطرح الإشكالية الآتية:

2- الإشكالية:

بأي شكل يمكن أن يتهندس المستقبل الجزائري في ظل هذه الصدمات الفلسفية والمتغيرات الإستراتيجية ؟

الأسئلة الفرعية:

- ماهي أبرز ملامح الخلفية الفكرية الجزائرية وطرق مواجهتها للفلسفات المعارضة ؟
- كيف يمكن تحديد دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق التنمية وتجاوز تحدياتها ؟
- كيف يمكن صنع المستقبل الجزائري انطلاقا من تفكيك تحدياته الإستراتيجية ؟

3- الفرضيات:

- إذا اعتمدت نخب المجتمع على الاستيراد الفكري ، ضاعت نماذجها الأصيلة ووقعت الدولة في الاغتراب.

- يتقدم اقتصاد الدولة كلما اعتمد على التخطيط الاستراتيجي في التنمية المحلية.

- كلما كان رصد المتغيرات الإستراتيجية دقيقا ، كلما كان التوقع أكثر دقة.

4- الإطار المنهجي:

- المنهج التاريخي المقارن:

يعتمد هذا المنهج أساسا على عنصر الملاحظة والاستنتاج في دراسة الظواهر التاريخية ، وهدفه الوصول إلى تفسير النتائج عبر كشف أسبابها ، لذلك فإن المقال قد اعتمد على هذا المنهج وبالأخص في المحور الثاني من أجل الاطلاع على أهم المحطات التي مرت عليها عملية التطبيع الصهيوني وكذا أزمة الصحراء الغربية ومقارنة نتائج السياسات المختلفة عبر عدة مراحل تاريخية لاستنتاج عدة نقاط هامة في الموضوع.

- المنهج الوصفي التحليلي:

يساعد هذا المنهج في معالجة الدراسة عبر وصفها ثم تحليلها من كل الزوايا من أجل الإلمام بها والخروج بنتائج تتطابق مع الحالة المدروسة بكل تفرُّدها واستثنائيتها. تم استخدام هذا المنهج في وصف وتحليل الفلسفات الدخيلة على الجزائر لرصد أهم افتراضاتها ومقولاتها التي تسلم بها ، وتحليل مضامين أفكار عدة تيارات بدأت بالبروز في الجزائر لنقدها وتصويب أهم النقاط التي فيها. وهدف ذلك هو الوصول إلى تفسير أسباب التضارب الفكري والمخرجات التي تنتج عنه في حالة استيراد الفلسفات دون نقدها نقدا يتماشى ونموذجنا الثقافي والحضاري الذاتي.

5- تقسيم المقال:

1- المحور الأول: ملامح فلسفة جزائرية ثورية: مواجهات فكرية معاصرة.

2- المحور الثاني: التخطيط الاستراتيجي والتنمية المحلية: دوره الاقتصادي.

3- المحور الثالث: الجزائر والمستقبل: تفكيك المسار الاستراتيجي الحرج.

1- المحور الأول: ملامح فلسفة جزائرية ثورية: مواجهات فكرية معاصرة.

- أولا: التملكية و الملكية.

تقترح الفلسفة التملكية ان الحقوق عبارة عن ملكية ، والملكية هي عموما ما نطالب به مع رغبتنا وقدرتنا في الدفاع عنه لذلك فحتى الأفعال (ك) نقل ، نهب ، مصادرة) عبارة عن مخزونات الملكية فلذلك عندما يتبنى الليبراليون الحقوق « الملكية والحياة والحرية » كما يفعل الاشتراكيون عندما يتبنون الاشتراكية او رغبة المحافظين في حفظ النظام ، الأمن ، الأسرة ، فإن كل ذلك عبارة عن ملكية مشتركة غير ملموسة يتبنى فيها الناس أفكارهم كملكيات هم معنيون بالدفاع عنها ضد الانتهاكات بقدر رغبتهم في حيازتها وتبنيها.

تقع المشكلة عندما يجادل اللبرتاريون ان الملكية هي ما يمكن للناس ان يتفقوا على مالها اي ما نسميه اصطلاحا الاستلاء الاصلي ، فهي تتجاهل الملكيات غير الملموسة ، ورغم ذلك سيبقى الناس يرغبون في الدفاع عن قيمهم وافكارهم ، سيعاملونها كملكيات سينتقمون جراء الاعتداء عليها ورغم ذلك ، لن يكون النظام اللبرتاري قادرا عن تتبع صراعهم ، فضلا عن ادراته ، لن يستطيع ان يشرعن ضد التطفل ، و الركوب المجاني على الملكيات المعنوية مع منعه الانتقام لأجلها ، كملخص يرى التملكيون ان الملكية اللاملموسة شرعية خلافا للبرتاريين و انه لا شيء يجعل الملكية المادية افضل من المعنوية ، لان الناس يقيمون الاشياء ذاتيا ، كل شي يتبناه الناس و يدافعون عنه هو ملكية ، وهذا وصف واقعي للملكية.

نمتلك نحن الجزائريون مساحة 2.381.741 مليون كلم متر مربع من مساحة العالم ، لدينا قدرتنا ورغبتنا في الدفاع عنها و طرد المتطفلين و كذا الثروات و المشاع العام ، و لكننا نملك ايضا ثقافتنا وعاداتنا ، تفضيلاتنا ، و مرجعيتنا الدينية ، ورغم ذلك لا يوجد تشريع لحفظها ، الانتقام لاجلها ، ابراز النية في الدفاع عنها ، ما ادى الى ابراز خلل في التصور كما سنشرح في عنوان اخر ، و هذا اعطى فرصة للتطفل الخارجي ، المد الثقافي المعادي لكل ما هو جزائري ، شرقا و غربا.

1- الحقوق:

انطلاقا من مسلمة أن الحقوق هي ملكية والملكية هي كل نرغب و نقدر في الدفاع عنه مع رغبة الاخرين وقدرتهم على الدفاع عن حقوقنا و كذلك نحن نفعل مع حقوقهم بشكل متبادل " التعاون" يكون هذا تأمينا دائما ومتبادلا ، لذلك ليس من العملي ان يكتسب احدهم حقوقا دون التزامات ايجابية. وما يفعله اللبرتاريون انهم يفصلون بين الحقوق الايجابية و السلبية وهنا يصبح لنا مجموعة حقوق مكتسبة فقط بالوعظ الاخلاقي دون تقديم اي تكلفة او التزام ايجابي ، وهذا لاعتقادهم بوجود حقوق بديهية وهبها الله لفئات فقط لذاتها وليس ما ينتج عنها من افعال ، ورغم ذلك يبقى هذا مجرد تبرير للتطفل كما ذكرنا في مثال النسويات ، وكذلك عبارات مثل "حقي في السكنة ، حقي في البترول" كل هذه ادعاءات شعبية تفترض ان الوعظ الاخلاقي جزء من عجلة قانون الطبيعة (فرض تكاليف أخلاقية على الاخرين) ، للأسف (بالنسبة لهم) هكذا تعمل المسيحية ، وليس قانون الحياة. بل حتى جنة الرحمان لا توزع بالركوب المجاني.

2- الملكية بين الجماعية والفردية:

يتطلب التملك والاستحقاق تجمعا يستطيع الدفاع عن ادعاءاته الملكية والحقوقية ، الجماعية الساذجة تتبنى ان الجماعة أولا ثم الفرد ثانيا ورغم ذلك اذا شعر الفرد ان منفعة البقاء في الجماعة لا تفوق منفعة عدمه ، فلن يستطيع الاستمرار في التعاون معها ، فالجماعة لا توفر اهتماماته الفردية وما تتميز به هذه الجماعة ان عامل بقاءها هو مقايضة الفرد بمصلحة الجماعة وليس انتاج الفرد او ابداعه.

تنتشر الهجرات غير الشرعية في الدول التي تنتهج هذا النوع من المقايضات مثل الدول الاشتراكية سابقا و دولتنا حاليا ، والجماعات التي لا تتيح تنوعا تستطيع بواسطته مواكبة تفضيلات كل فرد من افرادها ، ستبيع افرادها دائما حتى يئسوا منها و يتركوها. وللأسف فإن هذا هو التفسير المؤلم لظاهرة "الحرقة" ، فجماعتنا لا تعطي التفضيلات المتنوعة التي تواكب الطبقات واهتمامات الافراد المختلفة ولكن رغم ذلك ، فإن الفردية الساذجة تظل ايضا عاجزة عن ايجاد نموذج حضاري لها يمكن مناقشته (حضارة إنسانية سابقة تعتمد الفردية الانعزالية ، وهنا فإن الفردية العصامية (المبدعة ، المنتجة) من الافضل ان تصبح مرابطة ، تتبنى مسؤولية توجيه طبقات المجتمع المختلفة وتركيب رؤيتها الجماعية المشتركة.

- ثانيا: مغالطات عقلية وحيل نفسية:

1- الاكراه الانثوي:

يتعمد المتطفلون استخدام أساليب بلاغية من اجل المطالبة بما يدعون انه ملكياتهم "سخرية ، تدمير ، فضح ، توبيخ ، النداءات العاطفية والشعبوية.." ، التي تقصد خدمة المصالح الشخصية ، مع عدم احتواءها على نظام تصحيح او اختبار للاخطاء ، فعندما يستخدم بعض المؤدلجون هذه الاساليب فنحن لا نصنفهم كمشاركين بحسن النية في الحوار ، في البناء ، بل كمطفلين شموليين و كاذبين ، وذلك لأن النقد يحوي نظام تصحيح و تقويم ، بينما التدمير الذاتي فهو مرض نفسي ، و رغم ان الإكراه الذكوري قد يستخدم في اغراض طفيلية "العنف — البلطجة" الا ان القوة تتطلب الصدق والتعاون لأن التعاون يعزز القوة ، وسيصد الاكراه الذكوري التطفلي ويؤدب ، بينما التطفل يدمر التعاون ، فانه ما من جماعة تزدرى الحقيقة والتعاون إلا وضعفت ، والإكراه الانثوي ملجئ الضعفاء ، الاقل ارادة والقدرة على تقديم المقابل.

2- خداع ما بعد الحادثة:

يتضمن خداع ما بعد الحادثة الإكراه الانثوي وكذلك الخلط ، و كل ما نستطيع كشف زيفه عبر الاختبارات.

يقوم الخطاب ما بعد الحداثي بشكل أساسي على المديح غير المستحق ، سلب المديح من الذين يستحقونه " النبلاء ، المحسنون ، الناجحون في حياتهم العملية والعاطفية ، المنظمون .. » و توجيهها الى الذين لا يستحقونه ، "زوالي وفحل" —الخلط بين تمجيد الأخلاق رغم الفقر وتمجيد الفقر في حد ذاته-، شخص يفتخر بتعديه على القانون ، أو تعدي مجنون على امرأة ، او فتاة منحرفة طائشة ، او مهرج يعتبر كفنان ، محدود علميا يستعمل العلمانية كأداة للإلحاد ، سب الدين باسم النقد ، تشويه التاريخ باسم التصحيح ، التهجم على الناس باسم القومية ، التضامن المنافق ، (بهلول فاهم

الحياة)، كل هذا مع تكريس الرداءة واختراق سوق الافكار من اجل ان لا تفوز الافكار الجيدة و تعميم الافكار التافهة.

3- العقلية الاشتراكية من زاوية جزائرية:

تُروّج الاشتراكية عادة بمصطلحات أخلاقية، عقلانية، مثالية ووفق ذلك فهي كاذبة. ورغم ان الاشتراكية تنبع من مخاوف معروفة، إلا أنه يمكن تنظيم علاج ادعاءات الطبقات المختلفة بطرق تبادلية بدل الطرق الاشتراكية المعروفة تاريخيا كانتهاج سياسة الربيع ثم القمع والإبادة.

من المعروف ان الناس لا يؤيدون نظاما لا يعمل لصالحهم، و من المتوقع ان يثوروا او ينهبوا ان تركوا في الخلف لعدم قدرتهم على مواكبة انتاج الطبقات الأخرى، ورغم ذلك، يمكن الدفع لهم لكي لا يثوروا، ولكن ايضا مع فرض الرقابة على انتشار الطبقة العاطلة وعدم تأثيرها على الطبقات المنتجة، وهذا حل مربح للطرفين، الا انه عندما تتبع الدولة شراء السلم الاجتماعي، مع عدم فرض الرقابة على هذه الطبقة والتأكد من عدم تأثيرها على الطبقات الأخرى «تأثير خارجي سلبي»، فإنها ستواصل دعم ركوبها المجاني وهذا ما نسميه «الربيع». فيكون إذن من المنطقي أن بقاء الفقر وانتشار البطالة يكون بسبب التشجيع غير المباشر للدولة على ذلك بالنظر لسياستها التي تجعل طبقة منتجة توفر ما تحتاجه الطبقات ذات القدرة على الإنتاج لكنها عاطلة أو متطفلة.

- ثالثا: الخلفية الفلسفية للنهضة الجزائرية:

1- التصور الموحد:

ان التصور الموحد هو فصل بين الأيديولوجيات الدخيلة وقضاياها الاجنبية الزائفة من اجل تطهير واقعنا الذهني وصفاءه من سرديات لم يكن في قدرتها خدمة الفرد الجزائري ولا البحث في مشاكله الحقيقية، ولاتقدم له اجابات حول الواجب، الحقيقة، البقاء، والاستمرار، بل هي على النقيض تماما، أغفلت الذهنية الجزائرية وساهمت في بروز الجاليات الإيديولوجية والقومية والسياسية على اختلافها، يجادل المخالفون بان هذا يلزمنا تصويبا ذاتيا يستند الى القومية او الوطنية، ولكن على عكس ذلك، يخالف هؤلاء الموضوعية عندما يفترضون وجود تفعيل خامل للأفكار، أي تطبيقها حرفيا دون مراعاة تكييفها مع القيم المحلية، مع مسلماتهم الأممية الشمولية، التي ترغب في تعميم التفضيلات وعدم مراعاة ذاتية الشعوب.

2- الفلك الحضاري:

انطلاقا من اشتراك الفرد الجزائري في الفلك الحضاري، منافسا في ذلك باقي الأفراد من الشعوب الأخرى، ساعيا الى مكانته بعدما اوضح وجوده، يجب مراعاة ادوات العولمة، وكيفية الحفاظ على الخصوصية والتفوق في ظلها، وفي ظل وضع يشهد انتقالا من الاقتصاد الجسيمي- القائم على الجهد

البدني - إلى الجهد المعرفي ، يؤكد الفيلسوف (كيرت دوليتل) ان الامية اليوم لا تعني الجهل بالقراءة والكتابة ، بل حتى جهل العلوم المعرفية الاساسية ، وعدم الاطلاع على اسس الاقتصاد الكلي والجزئي ، ادراك الحوافز ومعرفة التوازن ، يعتبر كل ذلك من الأمية. ونضيف انه حتى من ناحية الدين ، جهل الفرد باصول الاعتقاد والفقه وفشله في اقامة تصور واقعي خادما للامة الجزائرية ، جعله يتهاوى بين التطرف والانحلال خدمة لاجندات اجنبية كما ذكرنا ، انه لا يمكن للدولة ان تحتل مكانا حضاريا مع عدم اتاحة الظروف لفرد مطلوب.

وعليه فإن النهضة الحقيقية يجب ان تشمل جميع الميادين مع تحديد الاولويات ، كان التركيز المبالغ على التنمية الروحية والميتافيزيقية باعتبارنا تابعين لتصور حضاري شرقي يرغب في تجاوز الطبيعة الى المثال ، مؤديا الى رهن الشعوب في العدوان الطبيعي ، وفشلها في تحدي الطبيعة والتحكم بها ، ودائما ما كانت رهنا للألم المحسوس من الطبيعة وذهنية تمتاز بتفسير جاهز لحقيقة هذا الألم ، وكذلك نحن نشهد انحلالا للمجتمع الغربي في هوس وعدمية ما بعد الحداثة ، بقدر كاف يوفر لنا بعض العبرة ، وبناء على كل ما سبق من المعطيات ، تمت صياغة هذه الخلفية الفلسفة لما يجب ان تكون عليه النهضة الجزائرية.

2- المحور الثاني: التخطيط الاستراتيجي والتنمية المحلية: دوره الاقتصادي.

كتمهيد ابتدائي فإنه قبل أي مشروع لابد من تحديد مفاهيمه التي تشكل بنيته الفكرية أولا ، إذ التنمية ليست مجرد إنشاء وتأسيس للمجمعات وأشغال عمومية بل عبارة عن مسار تطوري له غايات كبرى وأهداف جزئية وآليات تطبيقية وخطط تنظيمية يلتزم بها المشروع في كل مراحله. وإن التخطيط الاستراتيجي يُعتبر في حد ذاته مجالا حيويا وعميق الغور يمثل الخلفية الفكرية التنظيمية التي تهندس كل تلك الغايات والأهداف والآليات والخطط وفق رؤية مستقبلية واحدة.

وهنا يُطرح السؤال الآتي:

كيف يمكن تحديد دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق التنمية وتجاوز تحدياتها؟

وللتطرق لمتن الموضوع من جوانب مختلفة فيمكن فتح ثلاثة زوايا لإلقاء الضوء منها ، وهي:

- زاوية التخطيط الاستراتيجي.
- زاوية الألغام الثلاث للتنمية.
- زاوية الأفق المستقبلي المنشود.
- أولا: زاوية التخطيط الاستراتيجي.

بصفة عامة يمكن ضبط مفهوم التخطيط الاستراتيجي بأنه: العملية النظرية التي تدرس الفرص والتهديدات الداخلية والخارجية ثم تحدد الأهداف وتخصص كل الموارد المادية والبشرية المطلوبة لتحقيقها وتوزع المهام فيما بينها لتنفيذها في مجال زمني محدد تتم أثناءه المتابعة التقييمية المستمرة لمدى فعالية التنفيذ ونجاعة الآليات للحفاظ على الاتجاه نحو تلك الأهداف.

ويتمثل دوره هنا في التنظيم الدقيق وجعل الموارد كلها في تعبئة شاملة نحو هدف موحد. ولكن هذه التعبئة لا تكون ذات نتيجة إلا إذا كان الهدف واضحا لدى جميع المعنيين بالمشروع ، فمثلا يستطيع مدير مشروع اقتصادي ما في مؤسسة فهم أهداف عمله وتشكيل نظرة بعيدة المدى له ، ولكن لا يستطيع المؤسسة تحقيق تلك النظرة والوصول إلى تلك الأهداف إذا كانت محصورة فقط في ذهن صاحبها ولم يتمكن موظفو المؤسسة وكوادرها من فهمها والشعور بها وجعلها جزءا من عملهم وتحويل عملهم إلى قطعة لا تتجزأ من تلك الرؤية الاستراتيجية. ومنه فهنا نلاحظ الدور الكبير للتعبئة في تحقيق الشد الروحي اللازم والتوتر النفسي الضروري الذي يساهم في إنجاح الخطة الاستراتيجية نجاحا كاملاً.

ومن أهم أسس التخطيط الاستراتيجي التي تجعله أكثر شمولية هو الاستشراف المستقبلي ، إذ لا يكفي امتلاك طموح بعيد المدى دون امتلاك نظرة استشرافية تنبأ وفق مؤشرات عدة بما قد يحصل مستقبلا وتعدّد العدة له للتعامل معه بشكل أكثر فعالية أو تتجاوزه قبل حدوثه عبر تجنب أسبابه المسبقة. ويمكن تعريف الاستشراف بأنه الاجتهاد الفكري الذي يحدد صور متوقعة عن المستقبل في مجال واحد أو عدة مجالات انطلاقا من مؤشرات من الماضي والحاضر لاتخاذ الأسباب المناسبة التي تساعد إما على تحقيق صورة متوقعة أو تفاديها.

ولهذا يغلب على الدراسات المستقبلية الطابع الرياضي الدقيق الذي يساهم في الاقتراب من الواقع الآتي المحتمل بشكل كبير مما يساعد على التعامل مع معطيات الحاضر وفق استشرافات المستقبل لتسييرها بانتظام يتماشى والرؤية المستقبلية الموجودة عن المخططين الاستراتيجيين.

ومنه فإن المشاريع الاقتصادية والتنموية إذا لم تأخذ بعين الاعتبار الدراسات المستقبلية واستشرافاتها لدمجها في التخطيطات الاستراتيجية فستكون عرضة للأخطاء الآتية:

- اختلاف في الرؤى بين المنفّذين وتضارب في الصلاحيات
- انعدام للرؤية المستقبلية الواضحة.
- فوضى في العمل وتناقص في التنسيق الجماعي المشترك.
- ضياع زمني كبير وتجاوز آجال الإنجاز المحددة.
- الاصطدام بواقع متغير في المستقبل مما يجعل المشروع غير مواكب للعصر وإمكانياته.

- تذبذب معايير التقييم بسبب اختلاف الرؤى حول مستقبل المشروع وآفاقه.

انطلاقاً من كل ذلك نستنتج بديها الدور المحوري للتخطيط الاستراتيجي في تحديد الأهداف وطرقها وإجراءاتها وآلياتها وتوزيع المهام والموارد والتعامل مع مختلف السيناريوهات المستقبلية ، وكذلك أهميته في رفع فعالية الأداء ودقة التنفيذ وسرعة الإنجاز وتجميع الجهود بدل تجميدها وتخفيض المخاطرة والفوضى وضمان الترابط الزمني بين مختلف نشاطات المشاريع ، وذلك باعتباره عملية علمية جادة ودقيقة.

- ثانياً: زاوية الألغام الثلاث للتنمية.

من أكبر التحديات التي يواجهها أي مشروع تنمية في الدولة هي ثلاثية: "الفقر ، والجهل ، والتفرقة". وهنا فإن المقام أضيق من التعمق في أبعاد هذه الثلاثية السوداء — التي قد تطرق إليها الأستاذ بديع الزمان سعيد النورسي بتفصيل أكثر في رسائل النور-.

بحيث أن الفقر هو اللغم الأول لأي مشروع تنمية ، فكلما ارتفع الفقر في البلاد انخفض مستوى التنمية فيها ، فأئ خطة لم تستهدف مكافحة الفقر بالدرجة الأولى لرفع مستوى القدرة الشرائية سيكون مآلها الفشل أو التناقض عاجلاً أو آجلاً لأنها قد أهملت الغاية الرئيسية والهدف المسبق من التنمية ألا وهو غنى الإنسان.

أما اللغم الثاني الذي يواجه قطار التنمية فهو انعدام كفاءة العنصر البشري علمياً ، وعدم فعاليته عملياً ، وذلك راجع إلى الجهل وانتشار الأمية وعدم تغطية النظام التعليمي والتربوي للحاجات العقلية والنفسية للإنسان مما يؤدي به إلى تحويله من عنصر بناء إلى عنصر هدام. فالتنمية لا يمكنها إلا أن تتوافق مع العلم ، أما الجهل فلا يمكنه أن يتوافق إلا مع التخلف ، ومحاولة الجمع بين التنمية والجهل إنما هي كمحاولة غير منطقية للجمع بين النقيضين ، وهذا محال. لذلك فإن تأسيس قاعدة تكنولوجية للتعليم تجعل نظامه مواكباً للعصر وتوصل المعلومة الموثوقة في أسرع وقت إلى كل ربوع الوطن من مؤسسات تعليمية وتكوينية إنما هي السبيل الحقيقي للتنمية المحلية وجعلها مستدامة لأنها ارتبطت بالمواكبة العلمية للعصر.

أما اللغم الثالث فهو يتعلق بالتفرقة الاجتماعية الناجمة عن الصراعات الطبقية والفتن القومية والعرقية التي تضرب النسيج الاجتماعي للأمة ، وهذا ما يمكن القول عنه أنه "ضرب التماسك السوسيوثقافي للدولة من أجل إضعاف قدرات دفاعها الاستراتيجي" ، إذ النتيجة المتحصل عليها في حالة تصدع البنية الداخلية هي انخراط مؤسسات الدولة برمتها في حالة من النزاع أو الصراع يرهق فعاليتها أدائها وإنتاجها فتتخلف مستويات التنمية المحلية لأسباب اجتماعية. ولهذا فلا بد من عدم إهمال الدور الارتباطي بين التفرقة الاجتماعية والضعف المؤسساتي باعتبار أن تلك المؤسسات في

حد ذاتها تستمد شرعيتها القانونية وطاقاتها الحيوية من الشعب ، فأَيّ خلل يصيب المتغير الأخير سيصيب حتما المتغير الأول ، وعليه فكلما كان هناك تماسكا للبنية الاجتماعية كان هناك ثباتا لمؤسسات الدولة ، وكلما كانت هناك تفرقة وتصدعا كان هناك اختلالا وعدم استقرار للمؤسسات.. مما يؤثر بطريقة مباشرة في حُسن الأداء الوظيفي لها الذي لا تتحقق التنمية المحلية إلا بواسطته.

انطلاقا من التحديات الثلاث المذكورة آنفا والتي ترهن التنمية ، يمكن ملاحظة أنها كلها تتأسس على العنصر البشري ، فالفقر والجهل والتفرقة ليست إلا أمراضا تحطم هذا العنصر الذي يُعتبر الرافد المحوري لتحقيق تنمية حقيقية ، والغنى والعلم والاتحاد هي الأسباب والأهداف في آن واحد التي بإمكانها تكوين إنسان يحقق التنمية الاقتصادية والتطورات العلمية والتنشئة الاجتماعية في أي ظرف كان ،.. "ويُستنتج من هذا كله أن العنصر البشري هو أساس القوة الاستراتيجية لأي بلد ، حيث لا يمكن تغيير العناصر الاستراتيجية الثابتة كالجغرافيا والتاريخ ، ولكن يمكن للعنصر البشري الجيد أن يُكسب الجغرافيا والتاريخ آفاقاً جديدة ، في حين أن العنصر البشري غير الجيد يمكن أن يحوّل هذه العناصر إلى عامل إضعاف للبلد".¹

والأمر هنا مرتبط بشكل كبير أيضا بمدى نقص الفساد السياسي والمالي عند الحاكمين ومدى اعتمادهم على التخطيط الاستراتيجي والحكم الراشد بدلا من العمل التكتيكي المؤقت ، ومدى اتحادهم والتنسيق فيما بينهم وتفعيل الجماعات المحلية برؤية استراتيجية مشتركة بعيدة عن الفوضى ونقص الفعالية تستهدف الصالح العام.

وعليه فإن هذه التحديات الكبيرة ترتبط ارتباطا وثيقا بالداخل الوطني ومدى اعتماده على نفسه وتشكيل رؤيته لذاته ول مستقبله ، إذ كلما كانت التنمية مبنية على الذات وعلى العنصر البشري المحلي كان التحكم في وجهتها المستقبلية واستدامتها أكبر ، بينما استيراد النماذج من هنا وهناك فلن يحقق التطلعات المرجوة التي تتماشى مع الواقع الداخلي والأجيال القادمة التي ستكون نتاجا له ، فيقول الأستاذ "مالك بن نبي":

"ليس من المقبول أن نستثمر ما نرغب فيه ونريده بالوسائل حتى التي هي في يد الغير ، بل يجب علينا أن نستثمر ما نستطيع بالوسائل الموجودة فعلا في أيدينا. وإذن ، ماهي الوسائل التي في يد شعب في ساعة الصفر من إقلاعه ؟ إن ألمانيا بعدما تعطلت تماما سفينتها في نهاية الحرب العالمية الثانية أقلعت بمقدار خمسة وأربعين ماركا للرأس فقط ، لكن الاستثمار الحقيقي كان في رأس كل

¹ : أحمد داود أوغلو، "العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"، ترجمة: مُجدّ جابر ثلجي وطارق عبد العزيز، لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط01، 2010م، ص57.

مواطن ألماني وفي عضلاته ، وبصورة أشمل وأدق كان في تصميم الشعب الألماني وفي التراب الألماني على الرغم من فقره"¹.

- ثالثا: زاوية الأفق المستقبلي المنشود.

لقد كانت التنمية في الجزائر مرتبطة لعشرات السنين باقتصاد وطني مبني على مداخيل المحروقات وفلسفة الربح ، ولكن منذ بداية انهيار أسعار البترول سنة 2014م حتى انكشفت التبعات الحرجة لهذا التوجه الخاطيء ، وكذا النتيجة السلبية لغياب فكر التخطيط الاستراتيجي للدولة ، حيث كانت تعتمد —على حد قول د. فضيل ابراهيم مزارى- على "رؤية تكنوقراطية للمخططات التنموية مبنية على مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ، تفتقد إلى الخصوصية المكانية للإقليم والتي تُعتبر متغيرا جوهريا في العملية التنموية"². ويمكن إجمال أغلب عوامل إخفاق التنمية المحلية حسب ذات الباحث إلى خمسة عوامل كبرى:

1- الرؤية التكنوقراطية للمخططات التنموية.

2- عدم كفاءة الأجهزة المحلية التنفيذية. (على مستوى البلدية والولاية).

3- غياب التوازن الجهوي.

4- غياب الارتباطات الاقتصادية فيما بين الأقاليم.

5- ضعف دور القطاع الخاص.

انطلاقا من كل ذلك يمكن تحديد الخطوات الواجب اتباعها في تجاوز العقبات التي رهنت التنمية طيلة عقود ، إذ أن الأزمة الوبائية مثلا التي حلت بالجزائر سنة 2020م متمثلة في جائحة فيروس كورونا كوفيد_19 قد كشفت حتمية إعادة النظر في كل السياسة العامة الداخلية للدولة في مختلف مجالات الاقتصاد والصحة والتعليم والاتصالات والإدارة ، مما يعني أن تحسينها هو دفع حقيقي للتنمية المحلية والمستدامة.. غير أن التحدي اليوم هو كيفية تحقيق ذلك.. ولكن بناء على ما سبق تقديمه فيمكن القول أن الأفق المستقبلي المنشود حاليا هو:

الانتقال من المقاربة البيروقراطية والرؤية التكنوقراطية في التخطيط والتسيير إلى المقاربة بالتخطيط الاستراتيجي والتسيير بالكفاءات المحلية حسب كل إقليم. فهذا هو السبيل الذي يجعل الدولة الجزائرية تقلع بفكر ذو رؤية استراتيجية واسعة مبنية على الدراسات العلمية المعمقة وتعتمد

¹: مالك بن نبي، بين الرشاد والتهيه، دمشق، دار الفكر، 2002م، ص172.

²: فضيل ابراهيم مزارى، "إشكالية التنمية المحلية في الجزائر: قراءة للتحديات والمتطلبات"، مجلة جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، ص3.

في التنفيذ على الكفاءات المحلية حسب كل إقليم لتكون المسؤولية مشتركة بين جميع الفاعلين. والآلية لفعل ذلك هي زيادة صلاحيات المجالس الشعبية البلدية وتعديل بعض القوانين المتعلقة بالمستوى الدراسي للجماعات المحلية للخفض من ذهنية القبليّة والعروشيّة في نيل المناصب ورفع التنافس فيما بينها المبني على الكفاءات لا غير ، وكذا الاعتماد بشكل أكبر على مخرجات البحث العلمي للمراكز العلمية لجعل دراساتها كوثائق مرجعية تستأنس بها مختلف المؤسسات العمومية والخاصة في التخطيط والتسيير.

في الأخير ، واستنتاجا مما جرى تقديمه ، نرى أن الشكل الذي يحدد دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق التنمية هو اعتماد الخبراء المتخصصين فيه والاعتماد على بحوث المراكز العلمية في مختلف المؤسسات ، وذلك عبر تبيان أهميته ودوره من جهة وتحديد التحديات ذات الأولوية من جهة أخرى حتى يتلاءم التوازن بين حاجات الدولة وإمكانياتها ، وبين أولوياتها وتطلعاتها.

3- المحور الثالث: الجزائر والمستقبل: تفكيك المسار الإستراتيجي الحرج.

- أولا: المعركة الاستراتيجية: بين النزاع المغربي-الصحراوي، الموقع الجزائري، والتموقع

الروسي، الأمريكي-الخليجي

1- القراءة الاستراتيجية الإقليمية والدولية للوضع:

إن ملف الصحراء الغربية يحمل بعدا استراتيجيا أكثر منه سياسي أو تاريخي.. فالجزائر شريك لروسيا ، ومن مصلحة روسيا الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي للجزائر ، وبما أن الجمهورية الصحراوية تعتبر في صميم المجال الحيوي للجزائر ، فإنها بالضرورة تُعتبر امتدادا للمصلحة الروسية أيضا ، ومنه فروسيا تقف في جانب الموقف الجزائري لتحقيق المصلحة المبنية على علاقة التعدي. (إذا كان أ= ب ، وب= ج ، فإن ج= أ).

وكذلك فإن ملف الصحراء الغربية في حد ذاته يحمل سمات فكرية لها جذور متعلقة بحركات التحرر التي دعمها الاتحاد السوفيتي قديما ، مما يعزز الطرح القائل بأن روسيا تقف بطريقة غير مباشرة بجانب هذه القضية.

ومن الناحية الجيوستراتيجية ، فإن اعتبار روسيا للجزائر كشريك استراتيجي محوري في شمال إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط منذ عام 2001م بشكل رسمي ، فإنها من مصلحتها أن يُعزز هذا الشريك نفوذه في نطاقه الحيوي على المحيط الأطلسي غربا.. مما يعني إضافة كبيرة للرصيد الاستراتيجي الروسي في منطقة شمال إفريقيا والساحل الغربي إفريقيا.

ومن زاوية أخرى أيضا ، فإن تذبذب الولايات المتحدة الأمريكية في التصريح بموقفها أو اتخاذها لردة فعل مباشرة ، يعني أن أزمته الداخلية التي أتت عقب الرئاسة المقامة في بداية شهر نوفمبر ،

قد انعكست بشدة على تباطؤ وتيرتها في السياسة الخارجية التي هي مبنية أصلا على الرئيس بحكم المادة الثانية من الدستور الأمريكي ، وهذا يعني انعكاسا سلبيا على الموقف المغربي الذي سيجد نفسه معزولا بعد مدة قصيرة من بداية خرقه لاتفاق وقف إطلاق النار بمعبر "الكراكات" الحدودي مع موريتانيا ، فضلا على أن الموقف الموريتاني سيكون ملتزما الحياد ولكنه حياد بخلفية حذرة على اعتبار أن المعارك مُقامة بقرب جغرافيتها.

2- الأفق المستقبلي للوضع من زاوية جزائرية:

الأوضاع اليوم ليست هي نفسها أوضاع 1967م..

لهذا فبما أن قضية الصحراء مُدرجة كملف عند الأمم المتحدة فإن أي تدخل عسكري جزائري مباشر يعني تلقائيا أن الجزائر طرف من أطراف النزاع وهذا سيتناقض مع سياستها الخارجية التي كانت تنص رسميا منذ سنوات على أنها ليست طرفا فيه.. وهذا يفتح عدة أبعاد سلبية. ومع ذلك فلا يمكن إغفال أن الوضع الحالي في كل الأحوال يؤثر بشكل مباشر على العمق الاستراتيجي للدولة الجزائرية ، مما يعني أن أي حركة تقوم بها الدولة حاضرا ومستقبلا يجب أن تكون من مقاربة مبنية على مفاهيم العمق الإستراتيجي بكل ما يشمله من أبعاد عسكرية وجغرافية واجتماعية.

هناك شيء واحد يمكن أن يكون مُحتملا وهو التدخل الدبلوماسي الجزائري لتسوية الوضع بالحوار السلمي قبل تدخل الاتحاد الإفريقي أو قوات حفظ السلام في حالة تصاعد وتيرة العنف في المنطقة ، لذلك فإن تفكيك هذا اللغم الاستراتيجي لا يمكن بحكم تواجده في المجال الحيوي الجزائري إلا أن يكون ضمن اهتمامات العمل الجيوسياسي للجزائر.

3- سندات إضافية:

بالإمكان رصد ملامح التحول الذي طرأ على القضية الصحراوية من خلال ملاحظات تكون كسندات إضافية تقرّب صورة الوضع من زوايا متعددة:

- فأولا: الحرب بدأت بعد دخول دولة الإمارات المتحدة العربية على الخط بظهور أخبار حول عزمها فتح قنصلية لها هناك.. وبغض النظر عن أي اتهام مسبق فإن هذا الأمر يطرح علامة استفهام.

- وثانيا: القضية الصحراوية تعتبر عمقا استراتيجيا للمغرب ولموريتانيا وللجزائر على حد سواء ، وهذا انطلاقا من جغرافيتها الحساسة ، ومنه فإن الزاوية الجيوبوليتيكية تؤدي إلى القول بأنها قضية تدرج ضمن علاقة تأثير وتأثر ، فما يحدث في العلاقات بين هذه البلدان يؤثر عليها وما يحدث فيها يؤثر على هذه البلدان ، مما يستدعي تلقائيا ومنطقيا الاهتمام بها على المستوى الأمني والسياسي عكس الطرح السطحي الذي يظن أن تناسي الملف يعني حلّه أوتوماتيكيا ، فلا يمكن القول (ما شأن الجزائر في القضية) في حين أن القضية أصلا تقع في صميم العمق الإستراتيجي -والمجال الحيوي- للجزائر.

- وثالثا: دولة المملكة المغربية تختار المقاربة الأمنية لتسوية الملف ، ولكن في نفس الوقت لم تصل القضية إلى مستوى الحرب الشاملة ، فحتى ديلوماسيا لم يجري التصعيد بشكل متسارع ، وهذا يعني وجود احتمالية صدور التهدة لاحقا وقبول المغرب لها والقيام بإجراءات إيجابية.. هذا الأمر يمكنه أن يدفعنا إلى استباق الرؤية وطرح فكرة مفادها أن مبادرات التسوية ستشهد في السنوات القليلة القادمة زخما متسارعا عكس الثلاثين سنة الماضية أين تم وقف إطلاق النار بحكم اتفاقية 1991م.

- ورابعا: إن مشكلة المغرب قديما كانت فيما يسمى (الحدود المتحركة) ، إذ لم يقم بعد استقلاله واستقلال الدول الأخرى مباشرة بتحديد حدوده بشكل قانوني وواضح ، هذا الأمر جعل دولا أخرى كالجزائر وموريتانيا تقومان برد فعل مبني على أساس دفاعي ، وهذا هو الشيء الذي جعل قضية الصحراء تظهر بشكل متسارع وقوي. وهنا بالذات انقلبت الأوضاع وقدم حجة لكل الإقليم ليراه كتهديد ، فأصبحت بطاقته الراحبة بطاقة خاسرة بسبب السياسات القديمة.. فلو لم يلجأ إلى مقاربة الحدود المتحركة لربما كان بالإمكان أن يحقق سيناريو أحسن. فالكيان الصهيوني ورغم أنه حاليا ينتهج نفس المقاربة إلا أن قوته العسكرية وتحالفاته الدولية هي التي تغطي على المخاطرة التي يحملها ، في حين أنه حينما انتهجها قديما ضد سوريا ومصر إلا وتلقى حربا شاملة جعلته يتوقف ويراجع حساباته الاستراتيجية -رغم أن الأمور انقلبت في صالحه لاحقا فور بداية معاهدة كامب ديفيد-

- وخامسا: الجانب التاريخي للقضية الصحراوية يعود إلى الاستكشافات والصدامات بين الاسبان والبرتغاليين منذ القرن الرابع عشر ، حيث احتلتها اسبانيا وأقامت فيها قلعة بحرية باسم (سانتا كروز دو مار) ، ثم صارت الصحراء كإرث استعماري أعقاب مؤتمر برلين 1884م¹ ، وتفجرت القضية بعد النزاع بين موريتانيا والمغرب حول أحقية كل منهما فيها ، فتدخلت الجزائر لتهدة الأوضاع ودعت إلى ترك الشعب الصحراوي يقرر مصيره إلى أين يريد الالتحاق أو إذا يريد الاستقلال لينشئ دولة ذات سيادة ، وهنا بدأت القضية بالتسارع العنيف مما جعل الموريتانيين يتنازلون لاحقا عن مطلبهم في الأرض الصحراوية إثر اتفاقية سلام مع جبهة البوليزاريو في 19 أوت 1979م. فبقيت القضية بين الصحراويين منفردين والمغرب مما جعل الجزائر تقف بجانبهم وتمسكت بدعوتها الرامية إلى إقامة استفتاء تقرير المصير استنادا إلى أن القضية ليست مثل القضايا الانفصالية لا من الناحية التاريخية ولا من الناحية الجغرافية.

¹: محمد مرسللي: "إنتهاك القواعد الدولية الآمرة"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، الجزائر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد 07، 2017م، ص167.

- ثانيا: الكيان الصهيوني والمتغيرات الاستراتيجية: هل في التطبيع مصلحة حقيقية؟ وماهي

الهوامش المستعصية عن القراءة؟

1- التطبيع كاستراتيجية لإعادة هندسة علاقات القوى:

انطلاقا من بعض المقالات في موقع (Inss) -معهد دراسات الأمن القومي- التابع لجامعة "تل أبيب" الصهيونية.. يمكن التأكد من أن ما كان يقوم به الرئيس الأمريكي السابق (دونالد ترامب) ليس سوى انتهاجا لاستراتيجية (توازن القوى الإقليمية Regional power balanced)، وذلك عبر جعل الشرق الأوسط متوازنا استراتيجيا بواسطة تكثيف اتفاقيات السلام (التطبيع _ Normalization) تمهيدا لبدية سحب جزء كبير من القوات الأمريكية من المنطقة ثم تخفيض مساعداتها الاقتصادية نحو الكيان الصهيوني التي كانت تمثل أكثر من 14% من إجمالي إنتاجه السنوي. وهذا الذي أرادت الإدارة الأمريكية التخلص منه بعد تورطها الكبير هناك.. وإذا دققنا في الأمر سنجدنا أمثالا شبه حُرْفِيٍّ للاستراتيجية التي قدمها الخبير الاستخباراتي الأمريكي (جورج فريدمان) قبل عشر سنوات في كتابه الشهير: "العقد القادم: الجمهورية والإمبراطورية في عالم متغير _ The next decade"¹. والتي تقضي بإعادة ترتيب الخارطة بشكل يجعل القوى متوازنة عبر الحفاظ على الحساسيات الإقليمية، مما سيخفف الضغط عن أمريكا ولن يجعلها تتدخل بشكل مكلف في المنطقة وبصفة عسكرية صدامية كما كان الشأن سابقا، فمثلا يتم الانسحاب من العراق ومساعدته على بناء نفسه من أجل إعادته لمواجهة إيران إقليميا، وكذا بناء إثيوبيا لجعلها في توازن استراتيجي مع مصر مما سيحفظ عدم تورط الأخيرة في أي حملة ضد الكيان الصهيوني ولكن مع دعمها أيضا لتكون قوية بما يكفي لمواجهة.. وكذا مساعدة السعودية على تقوية نفسها للحفاظ على التوازن الاستراتيجي ضد إيران، وأيضا تقوية اليونان للحفاظ على التوازن الاستراتيجي مع تركيا، وفي نفس الوقت دعم تركيا لتحقيق التوازن الاستراتيجي ضد روسيا وعدم تمددها نحو المياه الدافئة للمتوسط، ومنه فإن اللعب على رفع وخفض التصعيد في كل من العراق وسوريا واليمن وليبيا وغيرها يكون هو زر التعديلات الجيوبوليتيكية التي تحقق استراتيجية توازن القوى الإقليمية، وكما نلاحظ هنا فإن الاستراتيجية مبنية كلها على مركزية الكيان الصهيوني، أي أن تكون نتيجتها النهائية هي تحقيق السلام الحذر في المنطقة بحيث يشعر الكل بقوة الكل، مما يؤدي إلى خوف الكل من الكل. وهنا يأتي دور أمريكا كقوة مُرَجِّحة بإمكانها أن تكون النقطة المركزية لأي دولة من دول الشرق الأوسط إذا ما أرادت ترجيح سيناريو على آخر.

¹: للمزيد من الاطلاع، انظر: جورج فريدمان، "الجمهورية والإمبراطورية في عالم متغير".

وفي أحد مقالات المعهد بعنوان (Israel must talk to Biden)¹ -إسرائيل مضطرة للتحدث مع بايدن- ، نجد الباحثين الكاتبين للمقال وهما (Eldad Shavit & Rotem Oreg) يقولان بصريح العبارة في اعتراف ضمني بالمتغيرات الكبرى التي طرأت على الساحة وتوجسهم منها: "يجب على القادة الإسرائيليين -اليوم- تغيير مقاربتهم والالتزام بحوار بناء مع الإدارة الأمريكية الجديدة".

2- التطبيع كاختراق للمجال الحيوي الجزائري:

وفي مقال آخر بعنوان تهكمي:

(The normalisation with Morocco : major advancement or baby steps ?)

"التطبيع مع المغرب: تقدم عظيم أم خطوات طفل؟" .. ترى الكاتبة (Sarah J. Feuer) -بنظرة فيها الكثير من التشكيك وعدم التحمس- أن اتفاقية المغرب للتطبيع هي جزئية وليست شاملة مثل التي كانت مع الإمارات والبحرين ، حيث أنها حاليا تشمل فقط الرحلات الجوية بين الجاليات اليهودية. — وهنا نتساءل بدورنا كباحثين جزائريين إن كان قد لاحظ بعض المؤيدين للكيان الصهيوني بأن الاتفاقية ذات خلفية دينية بحتة في حين أنهم يزعمون فصل الدين عن السياسة!- ، وبهذا المعنى فإن الأمر -حسب الكاتبة- لا يختلف عن العلاقة الدبلوماسية السرية والمتدنية المستوى التي كانت بينهما في سنة 1970م حينما كان المغرب يعمل على تحضير زيارة الرئيس المصري أنور السادات لمدينة القدس عبر تنسيق المحادثات بين (موشي دايان) وزير الخارجية الصهيوني و(حسين توهامي) نائب رئيس الوزراء المصري.

الأمر الملفت للانتباه أن المقال يربط نجاح أو فشل مستقبل اتفاقية التطبيع بثلاثة عوامل رئيسية كالآتي:

- رد فعل البوليساريو ومؤيدوها في الجزائر.

- رد فعل الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة بايدن.

- رد فعل أوروبا.

-الجدول 1: الأطراف الفاعلة وردود فعلها انطلاقا من فكرة مقال Sarah J. Feuer-

الموقف	تأييد للقضية	تعليقها للأمم المتحدة	رفض للقضية
الطرف			
البوليساريو	تأييد		

¹: Eldad Shavit, Rotem Oreg, "Israel must talk to Biden", INSS Insight No. 1413, December 10, 2020. [Http://www.inss.org.il/publication/israel-biden-iran/](http://www.inss.org.il/publication/israel-biden-iran/)

الجزائر	تأييد	
الإدارة الأمريكية الجديدة	تعليق	
أوروبا	تعليق	

وهنا يمكن القول أنه في كافة الأحوال ، تعتبر العوامل الثلاث التي طرحها المقال في صالح القضية الصحراوية إلى حد الآن بحكم أن الإدارة الأمريكية الجديدة قد خالفت قرار الرئيس السابق ترامب وأعادت الأمر إلى ما تسفر عنه الأمم المتحدة من قرارات. ونفس الشيء بالنسبة للبوليساريو التي لم تتوقف عن التصعيد وأيضا الجزائر التي واصلت في إعلان دعمها ، وأيضا أوروبا التي سارت على نفس نهج الولايات المتحدة الأمريكية من خلال دعمها لمخرجات عمل الأمم المتحدة. ففي كل ردود الأفعال هذه لا يلاحظ فيها وجود أي معارضة للقضية الصحراوية مما يعني أن قضية التطبيع الصهيوني مع المغرب التي تم ربطها مع قضية الصحراء تعتبر إجراء لم يستطع تغيير المعادلة الجيوسياسية على الأرض.

ومن زاوية أخرى ، فإن قضية الصحراء باعتبارها من قضايا التحرر وتصفية الاستعمار فإن قاعدتها النضالية تتقاطع مع التيار السياسي التقليدي لروسيا ، ولهذا فإن الدعم الروسي لهذه القضية سيغير عدة موازين. والدليل على ذلك أن أغلب السلاح المستخدم من طرف البوليساريو هو سلاح روسي وسوفيتي مما يعني أيضا أن دعم أمريكا للمغرب في الصحراء سيعني تلقائيا دفع الجزائر نحو فتح مجال أكبر لروسيا من أجل أن تتحرك في إفريقيا الشمالية والساحل ، وبما أن الجزائر هي الأكبر في الإقليم المغربي جيوسياسيا فإن أمريكا ستري بأن مصالحها ستتضرر في حالة ما قامت الجزائر برفع مستوى شراكتها الاستراتيجية مع روسيا أكثر مما تتضرر لو أبقيت على الوضع كما هو الآن. أي ببساطة لا مصلحة لها في ذلك نهائيا. لذلك فالفكر الاستراتيجي الأمريكي للإدارة الجديدة لن يفتح باب مغامرة جديدة كهذه للحفاظ على أكبر قدر من التوازن الحالي. ويبدو أن زيارة وفد أمريكي عسكري رفيع المستوى للجزائر في بداية شهر جانفي 2021م للتنسيق وتوضيح العلاقات وحلحلة الملفات يصب في صالح هذا الطرح.

3- الشرق الأوسط والجدار الجيوبوليتيكي العازل:

أما في الشرق الأوسط فقد وجدت السعودية حلا حتميا لتفادي السياسة الجديدة المحتملة لأمريكا وذلك عبر إعادة العلاقات مع قطر وتركيا. وهدف هذه الحركة هو: (إنشاء جدار جيوبوليتيكي عازل) في إقليمها لصد أي تغيير مفاجئ في السياسة الخارجية الأمريكية. وهنا لم يتبقى أمام السعودية سوى مواصلة العمل على حل الازمة اليمنية حتى لا تجد أمريكا أي ملف إقليمي يضغط على المملكة. وهنا بالذات نفهم لماذا في 21 نوفمبر 2020م قامت السعودية بفتح ملف تطوير العلاقات مع تركيا على

هامش أعمال الملتقى الدولي للعشرين الكبار G20، ونفهم لماذا في بداية ديسمبر 2020م دعمت المبادرة الكويتية لتحسين العلاقات مع قطر، وقد تم القيام بذلك فعلا. ومنه فإن الجدار الجيوبوليتيكي العازل هو عبارة عن استراتيجية تنسيق عالية المستوى بين دولة معينة وباقي الدول المحورية في إقليمها من أجل تأمين مصالحها القومية عن أي تهديد قادم من خارج الإقليم قد يضر بها ضررا بالغا، مع تأمين مصالح تلك الدول الإقليمية أيضا لضمان عدم استقطابها من طرف تلك القوى الخارجية. وعليه فهو جدار يجمع بين مفاهيم التكامل الإقليمي والتعاون المتبادل والستار الحديدي.

ومنه فيمكن —على العموم— استنتاج أن التطبيع يرادفه عمل إعلامي يعطيه أكبر من حجمه. وكذا فإنه لا مصلحة حقيقية فيه، بل مجرد جزء من استراتيجية توازن القوى الإقليمية ولذلك فالمهرولون له غير مستوعبين أصلا بأن الكيان الصهيوني لا حاجة له بهم إلا تحقيق مصلحته الأمنية قبل تفعيله لمشاريعه الكبرى التوسعية وذلك بعد وضعه إياهم في حالة شلل استراتيجي (قانونيا) -أي تقييدهم بالاتفاقيات الأمنية-، وهنا بالذات تأتي تلك الهوامش المستعصية عن القراءة والمثثلة في رصد الأهداف العليا للتطبيع وإقحام الكل في استراتيجية توازن القوى الإقليمية، وتلغيم الطريق المؤدية لتشكيل النظام الدولي الجديد، إذ بما أن الأوضاع انفلتت من الهيمنة الأمريكية وقد ذهبت نحو التعددية القطبية بدلا من الأحادية، فإن الاستراتيجية اليوم هي جعل تلك الأقطاب المتعددة في حد ذاتها متراصة في صفين: شرقية وغربية.. أي توجيه (نزعة التعددية) توجيهها يتيح لها أن تكون (تعددية جديدة ضمن الثنائية التقليدية).. ولا تبدو اتفاقيات التطبيع مع الصهاينة سوى تجميع لهذه الكتلة حتى تكون جدارا ممتدا من الشرق الأوسط إلى شمال إفريقيا يتيح لبعض النخب أن توظفه وفق رؤيتها لكيفية إدارة مشاريعها ومواكبة المتغيرات الجديدة في النظام الدولي متعدد الأقطاب.

- الخاتمة:

انطلاقا مما سبق تقديمه في متن الدراسة، فيمكن القول أن رصد وهندسة مستقبل للجزائر يمر على رؤية واسعة وشاملة لمتغيرات عدة ومتشابكة وفي غاية التعقيد بحيث تتطلب دراسات معمقة ودقيقة تشمل مختلف المجالات (التاريخية والفلسفية والاقتصادية والأمنية والاستراتيجية)، وهذا ما قامت الدراسة بإلقاء ضوء عليه في نقاط مختلفة. فمن الناحية الفكرية فإن من أكبر التهديدات التي تمس الأمن الثقافي للدولة تتمثل في مخرجات فلسفية سلبية تناقض روح التطلع والتقدم وتغرق في التناقضات منطقية والمغالطات العقلية والحيل النفسية التي تُستخدم بكثرة في الخطاب السياسي والاجتماعي. لهذا فمن الأساليب المقترحة في هذه الدراسة هي بناء تصور جزائري موحد يقوم على البناء المنطقي لرؤية الظواهر وتقييم الأحداث واختبار المسلّمات التي تقدمها الفلسفات الدخيلة بدلا من الاستيراد الفكري الذي —كما أظهرناه— قد أدى إلى إفلاس حضاري عند الكثير من النخب التي لم تفهم بأن الاستيراد الفكري لا يعمل على رفع مستوى الإبداع العقلي بل يقوم بتجميده والحجر عليه

ليبقى حبيسا للرؤية الكونية والتعصب المذهبي لفلسفات ومفاهيم أجنبية عقيدة وثقافة وتاريخاً وتجربة. لذلك فإن هندسة التعليم الجزائري والخطاب السياسي والفكر الاجتماعي يمر أولاً عبر تحديد المغالطات المرتكبة ضده والتي حتمت عليه أن يصل إلى مرحلته الحالية أصلاً بحيث يتطلب فيها إعادة إصلاح ، وهنا بالذات تكون أول خطوة وهي ضبط المفاهيم الفكرية التي بدورها تتجلى في السلوكيات الاجتماعية والأكاديمية والسياسية.

من جهة أخرى فإن الاقتصاد ليس عبارة عن مجرد إنشاء لمجمّعات صناعية ورصد أموال معينة لتوجيهها نحو نشاطات دون أي رابط منسّق فيما بينها ، بل الإقلاع الاقتصادي الوطني مبنيّ أولاً على إقلاع الاقتصاديات المحلية التي تشكّله ، وهنا بالذات نفهم بأن التنمية المحلية في مختلف البلديات والولايات وجعلها مسؤولة عن معيشتها هي السبيل الأولي وحجر الأساس من أجل إقلاع اقتصادي حقيقي ، وهذا لا يكون إلا عبر التخطيط الاستراتيجي الذي يدرس الفرص ونقاط القوة لكل إقليم محليّ على حدة ثم ربطه برؤية وطنية شاملة يكون فيها نجاحه رافداً هاماً من روافد نجاح الاقتصاد الجزائري ككل.

وبما أن الجزائر ليست مجرد دولة ، بل عبارة عن أرض ذات موقع جيوسياسي واستراتيجي حساس وهام ، فإن مواصلتها في معالجة مختلف الملفات الإقليمية التي تخصها وعلى رأسها التوغل الصهيوني والقضية الصحراوية هي السبيل المنتهجة حالياً من أجل تأسيس فضاء إقليمي يتيح لها رسم مختلف سياساتها الخارجية دون الوقوع في فخاخ الاستقطاب أو استراتيجيات خلط الأولويات وغيرها. لهذا فإن مدى امتلاك الجزائر لأدوات الإقناع بعدم جدوى بل وبخطورة- الخدع الصهيونية تحت غطاء التطبيع والسلام ، هو ما يساعدها في جعل سياستها الخارجية أكثر فعالية لأنها ستتطابق مع رؤية موجودة فعلاً عند دول أخرى من جهة ، ولأنها ستساهم في خلق حركية سياسية دولية استقطابية تجذب نحوها أطرافاً متعددة تشارك معها في الرؤية المخالفة للصهيونية مما سيؤدي إلى ظهور سياسات دولية جديدة تفرز مصالح جديدة مشتركة تمكن الجزائر من استغلال عامل الاختلاف والتفرد في نيل مكاسب مختلفة من مصادر متنوعة.

ومنه يمكن استنتاج صحة الفرضيات الثلاث:

- أنه إذا اعتمدت نخب المجتمع على الاستيراد الفكري ، ضاعت نماذجها الأصيلة ووقعت الدولة في الاغتراب.
- وأنه يتقدم اقتصاد الدولة كلما اعتمد على التخطيط الاستراتيجي في التنمية المحلية.
- وأنه كلما كان رصد المتغيرات الاستراتيجية دقيقاً ، كلما كان التوقع أكثر دقة.

قائمة المراجع:

- مُجّد مرسلّي: "إنتهاك القواعد الدولية الآمرة"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، الجزائر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد 07، 2017م،
- فضيل ابراهيم مزاري، "إشكالية التنمية المحلية في الجزائر: قراءة للتحديات والمتطلبات"، مجلة "دراسات في التنمية والمجتمع" الصادرة عن مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر - جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، العدد 10 جوان 2018
- أحمد داود أوغلو، "العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"، ترجمة: مُجّد جابر ثلجي وطارق عبد العزيز، لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط01، 2010م،
- مالك بن نبي، بين الرشاد والتهيه، دمشق، دار الفكر، 2002م.
- جورج فريدمان، "الجمهورية والإمبراطورية في عالم متغير". ترجمة أحمد محمود، الدار المصرية اللبنانية القاهرة مصر، ط 1، جانفي 2016
- Eldad Shavit, Rotem Oreg, "Israel must talk to Biden", INSS Insight No. 1413, [Http://www.inss.org.il/publication/israel-biden-iran/](http://www.inss.org.il/publication/israel-biden-iran/) December 10, 2020.